الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسون ..... (غابون)

ثم: السيدة بورلند (نائبة الرئيس) ..... (بليز)

ثم: السيد ميسون ..... (غابون)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-57799X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

١ - **السيد فخري** (لبنان): أعاد إلى الأذهان أنه في الوقت الذي كانت الجمعية العامة قد أنشأت فيه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في عام ١٩٤٩ لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين كانت مجموعة من القادة في إسرائيل قد أتمت بالفعل خطة للتطهير العرقي في فلسطين في عام ١٩٤٨. ووفقا لما قاله المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي، كانت الخطة قد تضمنت طرائق مفصلة لطرد الناس من ممتلكاتهم، بما في ذلك ممارسة الترهيب على أوسع نطاق ممكن وإضرام النيران في المنازل والبضائع بل وزرع الألغام في الأنقاض لمنع السكان من العودة إليها. وتلك الخطة حققت نتائجها بفعالية.

٢ - ومضى يقول إن تنفيذ القانون الدولي الإنساني والقرارات الدولية لا يلائم إسرائيل فيما يبدو، لكن التصرف بموجب القانون والأخلاق ليس مسألة ملاءمة. ولو تُرك حق الفلسطينيين في إقامة الدولة الخاصة بهم للمفاوضات وإذا تُرك حق العودة وفقا لأهواء إسرائيل لكانت إسرائيل إذاً قد مُنحت بالفعل حق الفيتو على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي العودة إلى ديارهم. ولهذا يكرر وفده دعوته المجتمع الدولي لإرغام إسرائيل على الانصياع لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

٣ - وأردف يقول إن تسوية عادلة لقضية اللاجئين تمثل ركنا أساسيا في عملية السلام. وعلى الرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي يعيش اللاجئون في ظلها فهم لن يختفوا من الوجود ولن يختف الناس الذين يؤيدون قضيتهم في سائر أرجاء العالم. وأكد أن لبنان يعمل بفعالية مع وكالة الأونروا على تحسين الظروف المعيشية للاجئين الموجودين في بلده. علاوة على ذلك، فإن بلده لم يخفف القيود المفروضة على اللاجئين للدخول إلى سوق العمل فحسب بل أعاد تنشيط لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

٤ - **السيد بن سليمان** (تونس): أشاد بوكالة الأونروا وبالبلدان المضيفة التي تتعاون معها وأعرب عن تقديره لموظفيها الذين أثبتوا تفانيهم في حماية ورعاية اللاجئين الفلسطينيين بالرغم من الصعوبات المتزايدة في ظروف عملهم. غير أن هناك شواغل إزاء التحديات الخطيرة التي تواجه الوكالة، ولا سيما أوجه القصور في تمويلها، إضافة إلى السياسات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي عقّدت من خلالها عملية تقديم الوكالة لخدماتها. وأكد أنه يتعين على إسرائيل أن تواصل تخفيف القيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة وأن تعجِّل في نقل المواد الإنسانية.

٥ - وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء ارتفاع عدد الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا نتيجة النزاع المسلح الدائر فيها وما يترتب على الحالة في سوريا من آثار في استقرار وحماية نصف مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في أنحاء مختلفة من ذلك البلد. وأكّد على أهمية تزويد الوكالة بالوسائل اللازمة لمواصلة كفالة حماية أولئك اللاجئين ودعا جميع الأطراف الداخلة في النزاع إلى احترام حياد وسلامة منشآت الأمم المتحدة، والمناطق التي يقيم فيها اللاجئون الفلسطينيون.

٦ - ومضى يقول إن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي إثبات دعمه والتزامه الكاملين لوكالة الأونروا عن طريق تعبئة الموارد وتوسيع نطاق البلدان والمؤسسات المانحة. فمن شأن هذا الدعم أن يساعد الوكالة إلى حد كبير على مواصلة الإصلاحات الجارية فيها واستخدام مواردها على نحو أكفأ.

٧ - **السيد حامد** (الجمهورية العربية السورية): أشاد بالجهود التي تبذلها وكالة الأونروا في سبيل التخفيف من

معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى وطنهم. وقال إن المسؤولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية سياسية وقانونية وأخلاقية قبل أن تكون مجرد وسيلة إنسانية أو خدماتية. وأشار إلى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية شعب بأكمله وجد نفسه ضحية لحسابات ومصالح استعمارية خارجية. وأضاف أن المجتمع الدولي يقف عاجزا تماما عن تطبيق قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي شجع إسرائيل على المضي في سياساتها الاستيطانية.

٨ - ومضى يقول إنه من المستغرب في حقيقة الأمر أن بعض الدول التي تمنح إسرائيل حصانة غير شرعية إزاء تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تنصِّب نفسها حامياً لحقوق الإنسان ومدافعا عنها. وهذا ما أصبح يشكّل بحد ذاته فضيحة حقيقية بحق الأمم المتحدة يجب عدم السكوت عنها حفاظا على العدالة الدولية وعلى مصداقية منظمة الأمم المتحدة.

٩ - وأردف قائلا إن الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين ليست دولا مضيفة فحسب بل دولا مانحة من خلال ما تقدمه لهم من خدمات ومساعدات متنوعة. وأشار إلى أن سوريا تستضيف أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني وتقدم لهم كل أنواع الدعم وتعاملهم معاملة المواطنين السوريين. وقد بلغ مجموع ما أنفقته سوريا على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا ٢٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١١ أي بزيادة تبلغ ٨ ملايين دولار عن العام ٢٠١٠ وذلك على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تمر بها سوريا. وأكد أن سوريا تقدم كل الدعم الممكن للأونروا في تأدية مهامها. وأعرب عن الأسف لسقوط ضحايا من اللاجئين الفلسطينيين خلال الأزمة الحالية التي تمر بها سوريا لكنه أكد بأنه لولا الإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة لحماية اللاجئين الفلسطينيين لكانت الخسائر في صفوفهم أكبر من ذلك بكثير.

١٠ - **السيدة نيانغ** (السنغال): قالت إنه تم منذ عام ١٩٤٨ تهجير غالبية السكان الفلسطينيين قسرا إلى المنفى ونشأت بذلك حالة غريبة يشجبها وفدها بكل شدة. ومما يؤسف له أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة لم تنفذ رغم أنها تمثل أساسا معقولا لإنهاء النزاع. وأكدت أنه لم يعد في وسع المجتمع الدولي أن يتغاضى عن محنة الفلسطينيين.

١١ - ومضت تقول إن وكالة الأونروا توفر معونة ومساعدة حيويتين لنحو ٥ ملايين لاجئ في سائر المنطقة، وأن رؤية الوكالة التطلعية تولي توكيدا خاصا للتعليم والرعاية الصحية. غير أن الوكالة تواجه صعوبات مالية جمّة تعرض أداء مهامها للخطر. ودعت المجتمع الدولي وجميع الشركاء والمانحين إلى دعم عمل الوكالة الذي بات أكثر أهمية نظرا إلى أن الأحداث الجارية حاليا في العالم العربي أدت إلى زيادة تفاقم محنة اللاجئين في البلدان المعنية. علاوة على ذلك، كررت دعوة وفدها إلى تعديل إطار عام ١٩٧٤ الذي تغطي الميزانية العامة للأمم المتحدة بموجبه جزءا ضئيلا فقط من نفقات الوكالة. واختتمت كلمتها بالإعراب عن امتنانها الخالص وتشجيعها لجميع البلدان المضيفة التي وفرت على مدى عقود كثيرة الضيافة لملايين اللاجئين الذين هُجّروا قسرا إلى المنفى.

١٢ - **السيدة غونارسدوتير** (أيسلندا): قالت إن حالة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هي مصدر قلق كبير لبلدها. وما زالت أعمال العنف والتشريد الناجمة عن الصراع تكثف الاحتياجات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين. وقد تضرر مباشرة من هذا النزاع ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٢٥ لاجئ واضطر الآلاف إلى ترك منازلهم وتشرد الكثير منهم للمرة الثانية في حياتهم. وتشيد أيسلندا بجهود الأونروا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من النزاع.

١٣ - وأردفت قائلة إن حالة اللاجئين الفلسطينيين في القدس الشرقية وفي المنطقة جيم هي أيضا مصدر قلق كبير. وما زالت عائلات اللاجئين تُدمّر بسبب ممارسة إسرائيل هدم المنازل والبنية التحتية الأساسية ومصادر سبل العيش فضلا عن أنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعربت عن قلق أيسلندا إزاء قرية الولاجة التي بات الجدار يحيط بها من كل أطرافها، وغالبية سكانها من اللاجئين.

١٤ - وأردفت قائلة إن الأمم المتحدة قدّرت مؤخرا أن غزة لن تكون ملائمة للعيش بحلول عام ٢٠٢٠ ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لتحسين إمدادات المياه والطاقة والصحة والتعليم الأساسي فيها. وبينما كررت تأكيد موقف أيسلندا أن الحصار المفروض على غزة مخالف للقانون الدولي الإنساني طالبت أن يتم رفع الحصار على الفور وشددت على أن الوضع المالي الحالي للوكالة غير قابل للاستمرار. واختتمت كلمتها بالقول إنه حتى ولو لم يُقصد أبدا أن تكون الأونروا دائمة فإن هناك حاجة ماسة إليها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين.

١٥ - **السيد شانيكا** (ناميبيا): قال إن وفده دعا إلى زيادة تمويل الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة بحيث يمكن للوكالة الاستمرار في تقديم البرامج والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتدريب المهني والإغاثة في حالات الطوارئ. فتقديم المساعدة للاجئين هي مسؤولية يتعين على الأمم المتحدة أخلاقيا أن تقدمها. والدواعي الأخلاقية تحفز المجتمع الدولي على التعاطف مع شعب فلسطين حتى تحقيق أعز حلم لديه بإقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة.

١٦ - وفي حين أن تعزيز الأونروا يعد أمرا حاسما في نجاح عمليات الوكالة، فإن قضية الاحتلال التي ما زالت مصدر معاناة الفلسطينيين، يجب ألا تغيب عن البال. والفلسطينيون يستحقوا أن يعيشوا بكرامة كما يحق لهم إنشاء دولة خاصة بهم. ولهذا أيدت ناميبيا انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة عضو كامل العضوية فيها.

١٧ - **السيد التاجوري** (ليبيا): قال إن وكالة الأونروا أنشئت لمواجهة احتياجات عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين. واليوم وبعد أكثر من ٦٠ عاما وصل العدد إلى ما يربو على خمسة ملايين لاجئ يكافحون يوميا لضمان الحد الأدنى من العيش الإنساني الكريم. وأضاف أن إنجازات الوكالة مثيرة للإعجاب ليس فقط بسبب العدد المتزايد للاجئين ولكن أيضا بسبب الإجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال.

١٨ - وأردف قائلا إن إسرائيل، مستخدمة لمخاوفها الأمنية والتدابير الإدارية الأخرى كذريعة، تعتدي على مركبات الأونروا، منتهكة بذلك اتفاقيات الأمم المتحدة. وأكد أن حل قضية اللاجئين يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويجب إعطاء اللاجئين الفلسطينيين الحق في تقرير المصير والحق في العودة والحق في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.

١٩ - **السيد موتانياني** (ليسوتو): قال إن وفده أعرب عن أسفه لأن أمل الفلسطينيين في تحقيق مستقبل أفضل يواصل التراجع عن الأنظار. وأضاف أن الحصار الإسرائيلي على غزة يمثل مشكلة عامة أضعفت عمل وكالة الأونروا ومنعتها من تنفيذ مشاريع البناء الحيوية. وعلى الرغم من تصريحات إسرائيل في دعم الوكالة فإن أعمالها لا تنسجم مع أقوالها. فالحصار لا يرقى إلى حد عقوبة جماعية للمدنيين الأبرياء فحسب بل يشلّ اقتصاد فلسطين أيضا.

٢٠ - وفيما أكد على المشكلة المزمنة لعدم كفاية تمويل الأونروا التي تفاقمت من جراء الأزمة المالية العالمية الحالية قال إن مركز الوكالة بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية

العامة يملي عليها أن يكون التمويل الكافي للأونروا إحدى أولوياتها. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية تمويل الوكالة على نحو يمكن التنبؤ به. ودعا جميع الدول إلى النظر في تقديم تبرعات مالية وحث الوكالة على مواصلة البحث عن سبل للعمل على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

٢١ - وأعرب عن أسفه للخسائر في الأرواح بين موظفي الوكالة ودعا السلطة القائمة بالاحتلال إلى حماية موظفي الأونروا وكذلك ممتلكات الأمم المتحدة ومبانيها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي ختام كلمته أعاد تأكيد دعم ليسوتو الثابت للأونروا لما تقدمه من خدمات للاجئين الفلسطينيين ودعا المجتمع الدولي إلى حشد جهوده للتأكد من أن الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، أصبح حقيقة واقعة.

٢٢ - **السيد إردمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بفضل الدعم المستمر من المانحين والمضيفين أدت برامج الأونروا الإنسانية، بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، إلى تحسين حياة ملايين الناس في سائر أرجاء المنطقة. وأضاف أن التزام الأونروا بمبادئ السلام والتسامح عمل بمثابة قوة حيوية للاستقرار.

٢٣ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة فخورة بأن تكون أكبر مانح ثنائي للأونروا حيث ساهمت بمبلغ يزيد عن ٢٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١٢، بما في ذلك مبلغ ١٢٥ مليون دولار للميزانية الأساسية للوكالة. وأعرب عن قلق بلده العميق، مع ذلك، إزاء قدرة الوكالة على الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين في مواجهة النقص المزمن الذي تعاني منه. ويجب على الجهات المانحة والبلدان المضيفة والأونروا أن تحدد كيفية المضي قدما معاً لمواجهة التحديات المالية الخطيرة التي تواجه المنظمة. وفي حين أثنى على استمرار كرم الحكومات التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين لسنوات عديدة، حثها على مواصلة إرث الحماية. واختتم كلمته بالقول إنه يجب على الأونروا أن تواصل جهودها لتوسيع قاعدة تمويلها وتعظيم القيمة مقابل المال في إدارتها للتمويل المحدود المقدم من الجهات المانحة وينبغي للحكومات أن تتقاسم تلك المسؤولية الدولية.

٢٤ - **السيد سليك** (تركيا)، رئيس الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): سلّط الضوء على العديد من التحديات التي تواجه المنظمة في مجال أدائها لولايتها بما في ذلك عدد أكبر من اللاجئين والتطورات الاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأزمة الجارية في سوريا واستمرار الحصار غير القانوني على قطاع غزة. وفي ضوء هذه التحديات، فإن احتمال نجاح الوكالة يرتبط مباشرة بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في الوقت المناسب.

٢٥ - وأشار إلى أن سلفه بعث مؤخرا برسالة إلى رئيس الجمعية العامة وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى، بمن فيهم رئيس كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، لافتاً نظرهم إلى الحالة المالية الصعبة للوكالة، وأكد فيها أنه ما لم يتم تمويل الأونروا فلن تكون قادرة على دفع رواتب موظفيها في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٢٦ - وأشار إلى أن نداء الطوارئ المتعلق بعمليات الأونروا في غزة لم يزد تمويله عن ٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب. ومع ذلك، أعرب عن امتنانه لجميع مقدمي الدعم التقليديين للأونروا، والمانحين الجدد ولكل من قام بزيادة تبرعاته للوكالة. وحث جميع الدول على تقديم الدعم الكامل

للوكالة وأكد أن تركيا ستواصل دعم أخواتها الفلسطينيات وأخوتها الفلسطينيين.

٢٧ - **السيد يعقوب** (الهند): قال إن دعم القضية الفلسطينية يمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية للهند. وأضاف أن بلده يؤيد أيضا محاولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة والمتساوية في الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه جرى خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى الهند رئيس السلطة الفلسطينية، الرئيس محمود عباس، توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز مساهمة الهند في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني والتعليم. وذكر أن الهند أعلنت أيضا عن مساهمة قدرها ١٠ ملايين دولار للمساعدة في تلبية الاحتياجات المالية لفلسطين وأن السيد عباس دشن مبنى السفارة الفلسطينية الجديد الذي شيد بدعم من الهند.

٢٨ - وذكر أن الهند قد زادت مساهمتها السنوية للأونروا إلى مليون دولار بدءا من السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ علاوة على مساهمة خاصة قدرها مليون دولار قدمت لتلك الهيئة استجابة لنداء عاجل أُطلق في عام ٢٠١٠. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ساهمت الهند أيضا بمبلغ قدره عشرة ملايين دولار سنويا للسلطة الفلسطينية واستثمرت في العديد من المشاريع في فلسطين من خلال الصندوق الاستئماني للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وأضاف أن الأونروا لا تزال تواجه النقص المزمن في التمويل، الأمر الذي أثّر سلبا من ناحية أخرى على نوعية ومستوى الخدمات. وقد دخل الحصار المفروض على غزة عامه السادس وهو لا يسبب المشقة للسكان فحسب، لكنه يحدّ أيضا من حركة موظفي الوكالة ويعيق عمل هذه الهيئة. واختتم كلمته قائلا إنه يجب على إسرائيل رفع الحصار والسماح باستئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية العادية هناك.

٢٩ - **السيد سليم** (مصر): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، وذكر أن بلده يشعر بقلق عميق إزاء استمرار إنكار إسرائيل لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وانتهاكها لحقوقهم وقد ظل الملايين منهم في مخيمات اللاجئين التي أنشئت لهم منذ عقود في جميع أنحاء المنطقة. وأشار إلى أن الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة اتسع نطاقها ليشمل استهداف موظفي الأونروا والمرافق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما أنها أعاقت قدرة الوكالة على أداء الولاية المنوطة بها من قِبَل الجمعية العامة.

٣٠ - ودعا إلى رفعٍ كاملٍ للحصار الإسرائيلي الذي فُرض ظلما على قطاع غزة منذ أكثر من خمس سنوات. وأكد أنه يجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن توقف القيود التي تفرضها على استيراد مواد البناء اللازمة، والتي تعتبر حيوية للسماح للوكالة بالمضي قدما في إعادة بناء مساكن اللاجئين المتضررة والبنية التحتية المدنية الحيوية والمدارس التي يحتاجون إليها بشدة في قطاع غزة.

٣١ - وأعرب عن جزعه إزاء الجهود المتنامية التي تبذلها السلطة القائمة بالاحتلال لتشويه سمعة وتخويف مختلف هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة، وأعاد تأكيد دعم بلده الكامل للخطوات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية من أجل نيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٣٢ - **السيدة كورديرو دنلوب** (البرازيل): قالت إن الأونروا قدمت مساهمة متميزة على مدى السنوات الستين الماضية لتخفيف محنة الفلسطينيين وتحسين أحوالهم المعيشية. وأعربت عن تقديرها أيضا للخدمات التي يقدمها الموظفون الفلسطينيون المهرة إلى الوكالة على الأرض الفلسطينية والذين يشكل تصميمهم دليلا آخر على قدرة الفلسطينيين

على بناء دولة خاصة بهم. وأشارت إلى أن أربعة أجيال من الفلسطينيين استفادوا من الخدمات التي تقدمها الوكالة وحثت على ضرورة مضاعفة الجهود الرامية لمساعدة الأونروا بمقدار كبير من الدعم المالي والسياسي وذلك في ضوء الجمود الحالي في عملية السلام واستمرار الاحتلال الإسرائيلي.

٣٣ - وأكدت على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة فيما يتعلق بقطاع غزة وعلى ضرورة قيام البلدان المتقدمة بوجه خاص وعلى وجه السرعة بزيادة مساهماتها إلى الوكالة كي لا تفقد الأونروا الوسائل التي تمكّنها من إنجاز مهمتها. وقالت إن البرازيل تقوم تدريجيا بزيادة تبرعاتها وتضطلع بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بالعديد من مبادرات التعاون الرامية إلى تعزيز رفاه الشعب الفلسطيني. واختتمت كلمتها بالقول إن بناء ودعم السلام هو مسعى يومي وأنه من الأصعب بكثير ترسيخ الاستقرار في ظل انتشار الفقر وانعدام الفرص.

٣٤ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن وفده يثني على المساهمة التي تقدمها الأونروا، بثبات ودون كلل، لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وسوريا ولبنان والأردن. وبوصفه عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، كان قد زار مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة في تموز/يوليه. ونوّه إلى أن الأونروا تشغّل حاليا أكثر من ٦٠٠ مدرسة، وتوفر الخدمات الأساسية في مجالي الرعاية الصحية والأغذية وتبني ملاجئ للاجئين، وذلك على الرغم من مواردها المحدودة جدا.

٣٥ - ومضى يقول إن الفلسطينيين ما زالوا يرزحون تحت وطأة انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي وبخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضاف أن الحالة المؤلمة السائدة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية واستمرار الحصار على قطاع غزة والتوسع غير القانوني للمستوطنات دون هوادة ما هي إلا محاولات لتدمير قدرة الفلسطينيين ببطء على بناء مستقبل منتج وسلمي استنادا إلى حل يقوم على وجود دولتين.

٣٦ - وأردف يقول إن ماليزيا تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الوضع المالي الحالي للوكالة. فإذا كان المجتمع الدولي غير قادر على التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، فيجب على الأقل توفير التمويل الكافي لاحتياجات الأونروا التي تغطى حاليا نسبة ٥٧ في المائة منها بمخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد التمست ماليزيا تعاون الزملاء في اللجنة الخامسة من أجل زيادة ذلك التمويل والذي يجب أن يكون في رأي وفده في حدود ٨٥ أو ٩٠ في المائة من احتياجات الوكالة. وأكد أن ماليزيا ما برحت داعما قويا للأونروا ومساهما ثابتا في تمويلها منذ عام ١٩٧٨. وفي ختام كلمته قال إن المنظمات الماليزية غير الحكومية والمتطوعين الماليزيين كانوا ناشطين أيضا في تقديم مساعدات عينية لشعب فلسطين.

٣٧ - **السيد الياس** (المملكة العربية السعودية): أعرب عن امتنان وفده لموظفي الأونروا وقدم تعازيه لعائلات الذين فقدوا حياتهم في أثناء تأديتهم لمهامهم. وفيما يتعلق بمسألة نقص التمويل للوكالة، البالغ ٣٧ مليون دولار، دعا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة مساهماتها. وأضاف أن هناك حاجة إلى مزيد من الموظفين والموارد لتنفيذ البرامج وإنشاء مراكز صحية وبناء المدارس. وذكر أن المملكة العربية السعودية، وإدراكا منها لأهمية دعم وكالة الأونروا في مواصلة أعمالها الإنسانية، قد زادت من دعمها للوكالة وأصبحت تحتل حاليا المرتبة الثالثة من بين المساهمين الرئيسيين للأونروا.

٣٨ - ومضى يقول إن الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل وبخاصة مشاريع المستوطنات الجديدة في الضفة

الغربية واستمرار الحصار غير المبرر المفروض على قطاع غزة تستحق أقوى إدانة ممكنة. ودعا إلى رفع جميع التدابير التقييدية على الفور وإلى هدم الجدار العازل الذي تم بناؤه على أراض فلسطينية في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، يجب إلزام إسرائيل بتعويض وكالة الأونروا عن جميع الأضرار والخسائر التي ألحقتها بممتلكات الوكالة ومبانيها. وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يكاد يكون الاحتلال الوحيد الباقي في العالم. ونوّه إلى أن حكومة المملكة العربية السعودية، أملاً منها في الوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط، شاركت باستمرار بدور فعال ومؤثر في دعم مسيرة السلام.

٣٩ - **السيدة الخيال** (الإمارات العربية المتحدة): أعربت عن قلق وفدها البالغ إزاء الأوضاع الإنسانية والاجتماعية السيئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وخاصة اللاجئين منهم سواء داخل أراضيهم المحتلة أو في الدول المجاورة. وقالت إن انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال لم تستهدف الشعب الفلسطيني وممتلكاته فحسب وإنما طالت أيضا برامج ومنشآت وكالة الأونروا. وأضافت أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أن التدابير المتخذة لتخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة غير كافية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الضغوط على إسرائيل لحملها على الرفع الكامل لكافة تدابير الحصار وذلك لضمان إعادة الحياة الطبيعية لسكانه.

٤٠ - وأكدت أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي جزء أساسي من جوانب القضية الفلسطينية لا يجب تجزئتها، وأن أي حل عادل ودائم وشامل لهذه القضية يجب أن يشمل ممارسة هؤلاء اللاجئين لحقهم الشرعي غير المشروط للعودة إلى ديارهم، والتعويض عما لحق بهم من خسائر مالية ومعنوية فادحة طوال سنوات تشردهم. ودعت إلى توفير الحماية اللازمة للاجئين الفلسطينيين سواء أكانوا في الأراضي المحتلة أو في مناطق الشتات. وقالت إن النقص المالي الحاد الذي تواجهه الأونروا سيضعف قدرتها على تقديم الخدمات والمساعدات الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وذكرت أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتعهد بمواصلة دعمها السياسي والمالي للأونروا لتمكينها من تنفيذ ولايتها.

٤١ - **السيد تاكاهاشي** (اليابان): قال إن اليابان تسلّم بأن التصدي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط كما يتضح من الأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية. وأضاف أن اليابان قدمت المساعدة إلى الفلسطينيين من خلال الأونروا منذ عام ١٩٥٣، حتى قبل انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة، وذلك تقديرا للدور الحاسم للأونروا في المنطقة. ونوّه إلى أن المعونة الكبيرة التي قدمها بلده إلى الأونروا هي جزء من جهود اليابان لتحقيق السلام في المنطقة. وتعلق اليابان أهمية خاصة على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني. ومن أجل تحقيق دولة فلسطينية قابلة للحياة، من الضروري للفلسطينيين إرساء الأسس الاقتصادية والصناعية الصلبة وتطوير المؤسسات الإدارية والموارد البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اليابان دعم مشاريع مختلفة في وادي الأردن في إطار مبادرة ''ممر السلام والازدهار''. وتأمل اليابان، من خلال تلك المبادرة، إنشاء نموذج جيد للتعاون الإقليمي. ومنذ عام ٢٠٠٧، وفّرت اليابان أيضا للسلطة الفلسطينية مجموعة من المعونات والمنح غير المتعلقة بالمشاريع لتعزيز جهود السلطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبذل اليابان جهودا منسقة مع دول من شرق آسيا مثل إندونيسيا وماليزيا من أجل المساهمة في جهود بناء الدولة الفلسطينية. وأشار إلى أن حكومته رحبت بالجهود التي بذلتها الأونروا لتنفيذ عملية التطوير التنظيمي المستمر من أجل تحسين إدارة الوكالة وعملياتها. وقال إن الزيارة التي قام بها المفوض العام مؤخرا إلى اليابان ساعدت على رفع

مستوى الوعي لدى الشعب الياباني بحالة اللاجئين الفلسطينيين وأنشطة الأونروا.

٤٢ - السيدة بورلند (بليز)، نائبة الرئيس، شغلت مقعد الرئاسة.

٤٣ - **السيد عبد الرحمن** (بنغلاديش): قال إن وفده يقدر تقديرا عاليا الجهود المتواصلة التي تبذلها الأونروا لتوفير خدمات كفؤة وجيدة للاجئين الفلسطينيين. وفي حين لديه ثقة كاملة في قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها الإنسانية والمتعلقة بتوفير الموارد البشرية هناك مخاوف كبيرة بشأن أمن موظفيها، وذلك رغم النداءات المتكررة الموجهة للسلطات الإسرائيلية لضمان سلامتهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تزويد الأونروا بمعلومات عن الموظفين المحتجزين، وينبغي رفع القيود التي تعيق أنشطة الوكالة وتحركاتها، وذلك عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٤ - وأردف قائلا إن حكومته تدين بشدة الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك العمليات العسكرية المكثفة وتوسيع المستوطنات الملحوظ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأكد أن مسألة المستوطنات تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للنزاع في الشرق الأوسط. وأعرب عن تقديره للمساعدة التي يقدمها المانحون والبلدان المضيفة للفلسطينيين غير أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم، وخاصة لبرنامج إعادة التأهيل والمساعدة الطارئة. وفي الختام، أثنى على المفوض العام للأونروا وموظفيها على التزامهم وعملهم الدؤوب في مواجهة المحن المستمرة.

٤٥ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن عمل الأونروا يمكّن اللاجئين من الحصول على الخدمات الأساسية والتسهيلات التي يحتاجون إليها. وقد أدت خطط الإصلاح الشامل التي نفذتها الوكالة إلى تحديث إدارة الوكالة وعمليات التخطيط لديها وتنفيذ الخدمات بالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالموارد البشرية وتقنيات الاتصالات. وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن تعزيز القدرة الإدارية لوكالة الأونروا (A/67/365) أن الوكالة قد أدخلت مبتكرات هامة في الإدارة المالية. فعلى سبيل المثال، كانت الأونروا إحدى وكالات الأمم المتحدة القلائل التي حققت إقفالاً محكماً للحسابات الشهرية، وهي خطوة إلى الأمام اعترف بها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة اعترافا إيجابيا.

٤٦ - وأردف قائلا إن تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأونروا (A/67/382) لاحظ بقلق بالغ أن هناك فجوة تمويلية في الميزانية العادية للوكالة وأن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي لكفالة استمرار الوكالة في تقديم خدماتها بمستوى معقول من حيث النوعية والكمية مع ضمان مواكبة التمويل لتغير احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. غير أن العجز في الميزانية نتج عن عدم ارتقاء التبرعات المقدمة للوكالة إلى مستوى يمكّن من تغطية النفقات مما أوجد بوناً بين الإيرادات والنفقات الأمر الذي يقتضي السعي لتضييقه، إذا ما تعذر سده بالكامل للحيلولة دون تعثر العمليات الإنسانية التي تقوم بها الوكالة. وفي هذا الوقت البالغ الدقة، يجب تجنب تدابير التقشف التي تؤدي إلى تفاقم المشاكل الناجمة عن العجز الهيكلي في الصندوق العام.

٤٧ - وأعرب عن ثقته في أن الوكالة لو أتيحت لها موارد كافية فستكون قادرة على التغلب على التحديات التي تواجهها. فقد أظهرت الوكالة على مدى ستة عقود أو أكثر مهارة كبيرة ومهنية عالية في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين من أجل التخفيف من آثار الاحتلال الأجنبي والتشريد القسري. وأكد على وجوب السماح للوكالة بمواصلة أداء مهامها إلى حين التوصل إلى حل شامل للنزاع وفقا للقانون الدولي وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية

العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٤٨ - السيد ميسون (غابون) شغل من جديد مقعد الرئاسة.

٤٩ - **السيدة أبو** (إسرائيل): قالت إن بيان المفوض العام ينطوي على قصور كبير من ناحيتي الحقيقة والسياق، حيث كرّس تماما جزءا كبيرا من إحاطته للوضع المالي الصعب للأونروا. وأضافت أن رئيس الجمعية العامة أكد مؤخرا أيضا على الاحتياجات المالية للوكالة، ودعا إلى الفصل بين مهمتها السياسية ومهمتها الإنسانية. وأشارت إلى أن تاريخ الأونروا وولايتها وطريقة عملها تجعل الفصل بين تلكما المهمتين من ضروب المستحيل، رغم أن ولاية الوكالة هي في الحقيقة ولاية سياسية. ونوّهت إلى أن الوكالة لم تتلق تمويلا أكبر بكثير مما تتلقاه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لكل لاجئ، فحسب وإنما خلافا للمفوضية تديم اللجوء بدلا من العمل على إدماج اللاجئين، إضافة إلى أن ولاية الوكالة مفتوحة ولم تعد تشمل إعادة التوطين الأمر الذي جعلها دوما بحاجة إلى أموال إضافية بسبب تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين.

٥٠ - وأردفت قائلة إن ولاية الوكالة، التي ينبغي إعادة النظر فيها، ليست سياسية فقط وإنما هي السبب الرئيسي للعجز المالي. والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو النزاع الوحيد الذي اتُخذ فيه اللاجئون رهائن في انتظار التوصل إلى حل سياسي، وبما أن السلطة الفلسطينية لم تتول أي مسؤولية عن اللاجئين، فقد تعيّن على الأونروا توفير الرعاية لكل جانب من جوانب حياتهم. وذكرت أن الوكالة نفسها لا تميّز بين المسائل السياسية والمسائل الإنسانية، فهي تنفق مبالغ طائلة من أموالها المخصصة للمجالات الإنسانية على الدعوة للقضية الفلسطينية، على الرغم من وضعها المالي الصعب. وأكدت على وجوب ترك جهود الدعوة تلك لمنظمات الدعوة الأخرى.

٥١ - ومضت تقول إن إسرائيل تؤيد تماما الجوانب الإنسانية لعمل الأونروا حتى أنها استطاعت الفصل بين جوانبها السياسية والإنسانية. وأكدت أن حكومتها ما زالت ملتزمة برسائل كومي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧ المتبادلة بين إسرائيل والأونروا، ووافقت بسرعة على معظم طلبات الوكالة، وأتاحت لها إمكانية الاتصال بالمسؤولين الإسرائيليين. وأشارت إلى أن المفوض العام لم يذكر ذلك التعاون في إحاطته.

٥٢ - وأكدت أن الغرض الوحيد من الحصار الإسرائيلي على غزة هو منع دخول الأسلحة بكافة أنواعها والمواد ذات الاستخدام المزدوج إلى القطاع. ومن المهم منع تهريب الأسلحة إلى حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تعمل في المنطقة. ومنذ بداية عام ٢٠١٢ حتى الآن، تم إطلاق ٥٣٠ صاروخا وقذيفة هاون على إسرائيل من قطاع غزة. ولاحظت، في سبيل وضع هذا العمل في منظوره النسبي، أنه عندما سقطت قذيفة هاون واحدة فقط في بلدة تركية على الحدود السورية التركية، سارعت تركيا إلى إطلاق النار رداً عليها. وقالت إن إسرائيل تتعرض كل عام، فوق ذلك، لمئات من تلك الهجمات.

٥٣ - وعلى الرغم من الصواريخ، والقذائف، وقذائف الهاون التي تُطلق بغزارة من غزة على المدنيين الإسرائيليين، وواجب إسرائيل الأساسي في منع تدفق الأسلحة، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تتخذ خطوات لدعم الاقتصاد في المنطقة، ووافقت على ٢١٩ مشروعا يشرف عليها المجتمع الدولي، ومن بينها ٩٢ مشروعا تنفذها الأونروا. بيد أن ما نسبته ٣٣ في المائة من المشاريع التي تمّت الموافقة عليها

لم تنفذ، وألغى الشركاء الدوليون ما نسبته ٤ في المائة من تلك المشاريع.

٥٤ - ودعت الدول التي تطلق بيانات تحريضية ضد إسرائيل إلى تقديم دعم ملموس للشعب الفلسطيني من خلال تقديم مساهمات إلى منظمات مثل الأونروا. ووفقا لإحصاءات الأونروا، ظهر اسم المملكة العربية السعودية في عِداد العشرة الأوائل من الجهات المانحة للوكالة في عام ٢٠١٢، على الرغم من عدم ظهور اسم أي بلد عربي أو بلد مسلم واحد في تلك القائمة خلال السنوات العشر الماضية. وشدّدت على ضرورة أن يعارض المجتمع الدولي استخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية واستخدام المنظمات الإنسانية لدعم قضية سياسية، وعلى ضرورة تعديل ولاية الوكالة بحيث تعكس فصل السياسة عن العمل الإنساني.

٥٥ - وأكدت التزام إسرائيل بحل مشكلة اللاجئين جنبا إلى جنب مع جميع القضايا الأساسية الأخرى للنزاع الذي لا يمكن تسويته إلا من خلال المفاوضات المباشرة والحلول التوفيقية المؤلمة. وقالت إن رئيس الوزراء نتانياهو دعا المرة تلو الأخرى إلى البدء فورا دون شروط مسبقة في إجراء مفاوضات مباشرة. وأعرب عن أمله في أن يجلس الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات بدلا من مجرد طرح نفس البلاغة الجوفاء في المحافل الدولية.

٥٦ - **السيد شو يانوي** (الصين): قال إن حكومته حثت إسرائيل على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وإتاحة إمكانية الحصول على السلع الأساسية والإغاثة الإنسانية ومواد البناء دون عوائق للسماح للناس الذين يعيشون هناك للعودة إلى حياة عادية وكريمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل رصد قضية اللاجئين الفلسطينيين وأن يقدم مزيدا من المساهمات إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين. وأعرب عن قلق وفده إزاء نقص التمويل والقيود المفروضة على التنقل بحرية والتهديدات التي يتعرض لها أمن موظفي الأونروا وسلامتهم الشخصية. وذكر أن الصين قدمت مساهمات للأونروا منذ عام ١٩٨١، وتعتبرها دليلا على دعم حكومته للشعب الفلسطيني ولعمل الوكالة.

٥٧ - **السيد فام فينه كوانغ** (فييت نام): قال إن حكومته تثني على الأونروا لما تبذله من جهود لمواصلة تنفيذ برامجها وتحسين فعاليتها. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء ومجتمع المانحين الدوليين أن يواصلوا دعمهم لعمل الوكالة.

٥٨ - ومضى يقول إن وفده ما زال يساوره القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، والوضع المتفجر في قطاع غزة وقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي ضوء الفقر المروِّع وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات الدولية الموصوفة في تقرير الوكالة، ونظرا للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والعمليات العسكرية ومصادرة الأراضي وتشييد المستوطنات وتوسيعها وهدم المنازل وغير ذلك من الممارسات التي لا تزال تؤثر في أوساط اللاجئين وتعيق عمل وكالة الأونروا، دعت حكومته السلطةَ القائمةَ بالاحتلال إلى وقف جميع الأنشطة العسكرية والاستيطانية وإنهاء حصارها لقطاع غزة بغرض توفير حماية فورية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتاح لموظفي الأونروا ظروف مناسبة وآمنة ليتمكنوا من الاضطلاع بعملهم الشاق.

٥٩ - **السيد الروجا** (المغرب): قال إنه لم يتم إحراز أي تقدم في القضية الفلسطينية لعدة سنوات، وأن عملية السلام تواجه تحديات ضخمة بسبب العقبات التي يثيرها النظام الإسرائيلي، والتي تعرقل بناء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. ومن المستحيل التحدث عن حقوق الإنسان دون الإشارة إلى سياسة الاستيطان في البلدات والقرى الفلسطينية التي تحولت حياة ملايين الفلسطينيين فيها إلى كابوس. فقد

دُمرت المنازل، وحُولت الأراضي الزراعية إلى أراض جدباء لا نفع فيها من أجل توسيع المستوطنات وبالتالي خلق حقائق على الأرض من شأنها أن تحول دون التوصل إلى حل على أساس وجود دولتين، في انتهاك لاتفاقية جنيف والقانون الدولي. وأكد أن إسرائيل ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وباحترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وأضاف أن مدينة القدس الشرقية هي الهدف الرئيسي لسياسة السلطات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية المحلية وتشديد الخناق على الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل.

٦٠ - ومضى يقول إن المغرب، الذي يتولى حاليا رئاسة لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، يذكّر بأهمية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى وقف جميع الإجراءات التي تتسبب في تغيير خصائص مدينة القدس الشريف؛ وأكد أن أي تغييرات يتم إجراؤها ستكون لاغية وباطلة ودون أي أثر قانوني بسبب الدور الروحي للمدينة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين على حد سواء.

٦١ - وأردف يقول إن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تسيئ إلى الكرامة الإنسانية والحق في الحياة الكريمة مما يخالف القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وحث الدول الأعضاء على ممارسة الضغط على إسرائيل من أجل تسوية أوضاع السجناء السياسيين والمحتجزين الإداريين، وكثير منهم من النشطاء السلميين الذين لم توجّه لهم اتهامات وليس لديهم تمثيل قانوني. والحصار المفروض على قطاع غزة ينتهك أيضا معايير حقوق الإنسان ويشكل نوعا من العقاب الجماعي.

٦٢ - واسترسل قائلا إن الاحتلال الإسرائيلي يفاقم الوضع الاقتصادي الصعب ويضر بالشعب الفلسطيني. ووفقا للبنك الدولي، يهدد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية قدرتها على توفير الخدمات الأساسية ودفع الرواتب. وإن عدم وجود تمويل للأونروا يهدد بالفعل برامجها وقد يكون له تأثير كارثي إذا لم يتم العثور على حل له.

٦٣ - وأعاد تأكيد دعم المغرب للسلام في المنطقة ولحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية مع حدود معترف بها من قِبَل المجتمع الدولي. واختتم بيانه بالقول إن المغرب دعم طلب فلسطين الحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

٦٤ - **السيد سيلان** (تركيا): تكلم في معرض ممارسة حق الرد، وقال إن كلام ممثلة إسرائيل عن إطلاق النار عبر الحدود من سوريا إلى تركيا خارج عن نطاق بند جدول الأعمال. ومع ذلك، وما دام الموضوع قد أثير، فقد أعرب مجلس الأمن عن تعازيه لفقدان الحياة، وأدان القصف من قِبَل القوات المسلحة السورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن دعا في قراره ١٨٦٠ (٢٠١٢) إلى وضع حد للحصار غير القانوني على قطاع غزة. وذكر أن العمليات العسكرية في غزة لا ينبغي مقارنتها بالإجراء التناسبي الذي اتخذته تركيا دفاعا عن النفس.

٦٥ - **السيد غراندي** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): شكر الوفود على ما أبدوه في بياناتهم من دعم وتضامن وقال إن اللاجئين الفلسطينيين يواجهون تحديات معقدة تختلف باختلاف أماكن تواجدهم. وأضاف أن سوريا استضافت اللاجئين بطريقة محترمة للغاية لعدة عقود ولكن الوضع السائد حاليا فيها يُظهر بوضوح مدى ضعفهم. وقال إنه يمكن أن يطمئن المندوبين أن الأونروا ستواصل تقديم خدماتها

على الرغم من الصعوبات العديدة التي سُلط الضوء عليها خلال المناقشة. وستواصل الوكالة جهود الدعوة التي تقوم بها نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من ولايتها والتي لا ترقى في الواقع إلى حد العمل السياسي. وأكد أن الوكالة ستواصل أيضا عملية الإصلاح التي كانت قد بدأتها في عام ٢٠٠٦، إذا سمحت الموارد بذلك.

٦٦ - ومضى يقول إنه ما زال يشعر بالقلق إزاء الهجمات التي تعرضت لها الوكالة في الأشهر القليلة الماضية والادعاء بأن الأونروا هي سبب مشكلة اللاجئين. وأعلن أن تلك الهجمات لم تأت من حكومة وإنما من مجموعات تتمتع بالنفوذ، مع ذلك، في بعض البلدان. وذكر أن التطورات الحاصلة في سوريا تبعث على القلق أيضا وناشد جميع الأطراف في الصراع أو التي لديها أي تأثير على الصراع أن تتجنب بأي ثمن إشراك اللاجئين الفلسطينيين فيه لأن مثل هذا الإشراك لا يمكن إلا أن يكون ضارا للاجئين ومن شأنه أن يفاقم الصراع في سوريا.

٦٧ - وأردف قائلا إن القيود الحالية في غزة لا تنطبق على السلع الإنسانية، وقد كانت على هذا النحو حتى خلال فترة القيود الأكثر تشددا من الحصار بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وبعد عام ٢٠١٠، عندما جرى تخفيف القيود اتفقت الأونروا وحكومة إسرائيل على نظام للترخيص للمشاريع التي تتطلب استيراد مواد البناء. ومع ذلك ظل تصدير البضائع ممنوعا منعا باتاً تقريبا. وعلى الرغم من أن الصادرات لا تهم مباشرة عمليات الأونروا فإنها هامة لعملياتها لأنها يمكن أن تعزز الاقتصاد في غزة وتقلل الاعتماد على المساعدات. وأكد في هذا الصدد أن الحصار يخالف القانون الدولي وينبغي رفعه. وأضاف أن الحصار لا يشكّل رداً مناسبا على شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة ومن شأنه أن يزيد من حدة التوترات فقط.

٦٨ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد، قال إن المساهمات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية على الرغم مما تكتسي به من أهمية فإن الأونروا لا تستفيد منها. وعلاوة على ذلك وفي حين أنه من الصحيح القول إن الوكالة تلقت مبلغا إضافيا قدره خمسة ملايين دولار في الميزانية السابقة فمن غير الصحيح القول إنه تم استخدام الكثير من هذه الأموال لإنشاء مكتب لها في واشنطن. وأكد أن مكتب الاتصال الموجود في واشنطن هو مكتب صغير جداً وسوف تقوم الوكالة، على أي حال، بإغلاق مكتبها في جنيف.

٦٩ - ووجّه الشكر لوفود الاتحاد الأوروبي وسويسرا وماليزيا لما أعلنت عنه من مساهمات إضافية، وناشد الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا والمنطقة العربية زيادة مساهماتها أو تقديم مساهمات إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل. كما وجّه الشكر للوفود، وبخاصة لوفد اليابان، التي أعربت عن تأييدها لتوسيع قاعدة المانحين للوكالة. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للجنة الرابعة أن تواصل تركيزها على الحاجة الملحّة للتوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.